

Distr.: General
6 October 2006
Arabic
Original: Russian

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الفريق العامل لما قبل الدورة

الدورة السابعة والثلاثون

١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في
التقرير الدوري الثاني

كازاخستان*

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



ردود على الأسئلة الموجهة من الفريق العامل لما قبل الدورة في الدورة السابعة والثلاثين
للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الدوري الثاني لكازاخستان
عن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الدستور والقوانين والهيئات الوطنية

السؤال ١ - يذكر التقرير أنه "وفقاً للمادة ٤ من دستور جمهورية كازاخستان، فإن جميع الاتفاقيات الدولية التي تصدق عليها جمهورية كازاخستان تصبح جزءاً من القانون الساري وتُنفذ وجوباً" وأن "مفهوم 'التمييز' الوارد في المادة ١ من الاتفاقية يمكن أن يُستخدم في الممارسة القضائية". وطلبت اللجنة، في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١، معلومات عن سبل الانتصاف المتاحة للمرأة فيما يتعلق بانتهاك حقوقها التي تحميها الاتفاقية. يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت قد رفعت قضايا من جانب نساء تعرضن للتمييز وعما أسفرت عنه هذه القضايا، وعن وسائل الانتصاف الإدارية أو غيرها من وسائل الانتصاف المتاحة لضحايا التمييز من النساء.

الرد: بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٤، من دستور جمهورية كازاخستان، لا يجوز إخضاع أي شخص لأي نوع من أنواع التمييز على أساس الأصل أو المركز الاجتماعي أو المركز المتصل بالعمل أو بالملكية أو الجنس أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات أو مكان الإقامة أو أي ظرف آخر.

وتتمتع المرأة بمركز مساو لمركز الرجل في النظام القانوني في كازاخستان. ويمكنها اللجوء إلى المحاكم بالأصل عن نفسها وتمثيل مصالح أطراف أخرى في المحاكم، أي إنه يمكنها أن تكون مشتكية أو مدافعة.

وفي إطار الجزء ٢ من المادة ١٤ من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان، يتساوى أمام القانون الأشخاص الذين يرتكبون جريمة، بصرف النظر عن نوع الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو المركز المتصل بالعمل أو المركز المتصل بالملكية أو أي ظرف آخر. وهذه قاعدة دستورية لأنها تستند إلى الفقرة ١ من المادة ١٤ من دستور جمهورية كازاخستان.

وعلاوة على ذلك، يُستخدم هذا المصطلح في القوانين التالية:

فبموجب قانون العمالة في جمهورية كازاخستان المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تكفل الدولة في مجال العمالة الحماية لمواطنيها ضد جميع أشكال التمييز وتضمن لهم تكافؤ الفرص للحصول على المهن والوظائف.

و بموجب قانون العمل في جمهورية كازاخستان، يُحظر التمييز في مجال العمل، أي أن جميع الأفراد متساوون في الفرص لممارسة حقوقهم في مجال العمل. ولا يجوز تقييد حقوق عمل أي فرد، ولا يجوز منح أي مزايا فيما يتعلق بالتمتع بتلك الحقوق على أساس نوع الجنس أو العمر أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو المركز المتصل بالملكية أو المركز المتصل بالوظيفة أو مكان الإقامة أو الدين أو المعتقدات أو المواطنة أو العضوية في الجمعيات العامة أو الظروف الأخرى غير المتصلة بمؤهلات الموظف المتعلقة بالعمل أو لنتائج عمل الموظف.

ويحظر قانون الهجرة في جمهورية كازاخستان المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ جميع أشكال التمييز على أساس الأصل أو المركز الاجتماعي أو المركز المتصل بالوظيفة أو المركز المتصل بالملكية أو نوع الجنس أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات أو مكان الإقامة أو أي ظرف آخر. وتتضمن القوانين التشريعية والتنظيمية الأخرى أحكاماً مماثلة.

وفيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بقضايا المحاكم التي رفعتها النساء اللاتي تعرضن للتمييز ونتائج تلك القضايا، فضلاً عن سبل الانتصاف القانوني المتاحة لضحايا التمييز من النساء، يمكننا الإبلاغ بأن المحاكم المحلية لم تنظر في أي قضية من هذه القضايا أثناء الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية.

السؤال ٢ - يرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع القانون المتعلق بالمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص، وتقديم تفاصيل عن محتوياته وآليات الإنفاذ.

الرد: وفقاً لخطة تدابير فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦، من المقرر أن تنظر اللجنة المشتركة بين الإدارات والمعنية بصياغة التشريعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في مفهوم مشروع قانون بشأن تساوي الحقوق والفرص للرجال والنساء.

وتنص مسودة القانون على وضع ضمانات حكومية للمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والمساواة في الفرص لهم لممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستورنا و سن الإجراءات الخاصة بممارسة تلك الحقوق والحريات.

وستحدد مسودة القانون مفهوم "التمييز".

وسيتم إنشاء لجنة معنية بتساوي الحقوق من أجل تشجيع ورصد إنفاذ القانون. وستغطي هذه اللجنة كذلك أنشطة الحكم والأنشطة الاقتصادية وأنشطة القطاع الخاص.

السؤال ٣ - يذكر التقرير أنه رغم إجراء التحليل الجنساني للتشريعات، فإنه يجب أن يتم بطريقة أكثر انتظاماً وتكاملاً. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي أُخذت تحقيقاً لهذه الغاية.

الرد: بموجب أمر صادر عن اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية، أجرى مركز حقوق المرأة، وهو مؤسسة عامة، تحت قيادة رئيس جمهورية كازاخستان، تحليلاً جنسانياً لمسودة قانون العمل التي عرضتها الحكومة على البرلمان.

وقد تم اقتراح سلسلة من التعديلات والإضافات بشأن تسديد الدولة للاستحقاقات الاجتماعية عوضاً عن تسديدها بواسطة أرباب العمل، الذين قد يجمعون لولا هذه التعديلات والإضافات عن توظيف النساء، وبشأن توفير مكاسب عديدة للنساء والشباب، والتي يؤثر تقديمها في ظل ظروف السوق إلى آثار سلبية على قدرتهم على التنافس في سوق العمل، فضلاً عن الأمور الأخرى.

وجرت طباعة خمسمائة نسخة من وثيقة معنونة ”القيادة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين وحمايتهما عن طريق القانون“، أعدها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد رُفعت إلى البرلمان والحكومة، فضلاً عن الوزارات والإدارات المناسبة ووضعت على موقع شبكة الإنترنت التابع للجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية تحت قيادة رئيس جمهورية كازاخستان.

واستعرضت اللجنة الوطنية في اجتماعها كذلك أعمال وزارة العدل في مجال اعتماد نُهج قائمة على نوع الجنس عند صياغة وتقييم تشريعات جمهورية كازاخستان وأنظمتها.

وقُدمت توصية، في بداية عام ٢٠٠٧، بأنه يتعين على وزارة العدل وضع تدابير لإجراء تحليل جنساني للقوانين والأحكام المنطبقة حالياً والجاري صياغتها، وأنه يتعين على وزارة التربية والعلوم النظر في مسألة إدراج دروس بشأن التحليل الجنساني للتشريعات في منهج كلية القانون.

السؤال ٤ - يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن تنفيذ مفهوم السياسة الجنسانية وخطة العمل الوطنية لتحسين وضع المرأة، وآليات رصد وتقييم تنفيذها وفعاليتها.

الرد: إن خطة العمل الوطنية لتحسين وضع المرأة في جمهورية كازاخستان التي تتضمن ١٠٥ تدابير، جرى تنفيذها في مجملها. ولم يتم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تنفيذ الخطة الوطنية ومفهوم السياسة الجنسانية لجمهورية كازاخستان. ويتعلق هذا الأمر بكون

استراتيجية المساواة بين الجنسين في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ قد وُضعت على أساس ذلك المفهوم وتم إقرارها بموجب مرسوم رئاسي.

وقد تم إقرار خطة العمل لتنفيذها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بموجب قرار حكومي. وهي تتضمن ٤٥ إجراء رئيسيا للنهوض بالمرأة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وحماية الصحة الإنجابية للنساء والرجال والمراهقين ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

وستنفذ الهيئات الحكومية هذه التدابير وسيتم تمويلها عن طريق الميزانية الوطنية، وستشارك فيها منظمات غير حكومية ومنظمات دولية.

السؤال ٥ - يرجى تقديم تفاصيل عن أي شكاوى تتعلق بانتهاكات حقوق المرأة تلقاها الممثل المعني بحقوق الإنسان (أمين المظالم).

الرد: (أ) في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تلقى الممثل المعني بحقوق الإنسان شكاوى من السيدة ل. ك. بيتيغولوا بشأن تصرف حجاب المحاكم الذين لم ينفذوا في الوقت المناسب حكم محكمة لتحصيل النفقة من السيد ن. ك. تيميرخانوف. وقد تم التأكد من أن هناك إجراءات للتنفيذ لم يُنفذ بعد ضد السيد ن. ك. تيميرخانوف، وكلاهما بشأن النفقة، أحدهما لصالح السيدة ل. ك. بيتيغولوا والآخر لصالح السيدة ل. ت. تيميرخانوف. وكتبت السيدة تيميرخانوف شخصيا بيانا تطلب فيه شطب شكاوها نظرا لاتفاق أبرم مع السيدة ل. ك. بيتيغولوا بشأن إلغاء دين ما. ونتيجة للنظر في المسألة، تم استئناف إجراء إنفاذ تحصيل الدين لصالح السيدة ل. ك. تيميرخانوف. وتم الشروع في إجراءات تأديبية ضد حاجب أقدم هو السيد أ. س. إيمانوسانوف من مقاطعة سرقند الإقليمية، الذي ارتكب المخالفة.

(ب) وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تلقى الممثل المعني بحقوق الإنسان شكاوى من السيدة ي. ف. ليونوفا، وهي سيدة عديمة الجنسية وذات إقامة دائمة في كازاخستان. وتعلق الشكاوى بالمدة الزمنية الطويلة أكثر من اللازم التي استغرقها ضباط شرطة الهجرة في أستانا للنظر في وثائق طلبها وطلب ابنتها للحصول على جنسية جمهورية كازاخستان.

وبعد اتصال الممثل المعني بحقوق الإنسان بشرطة الهجرة، جرى حل المسألة بشكل إيجابي. وأصبحت السيدة ي. ف. ليونوفا وابنتها من مواطني جمهورية كازاخستان الآن.

(ج) وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، طلبت السيدة ف. ل. بافلوك مساعدة من الممثل المعني بحقوق الإنسان لإعادة ابنتها، أنجلينا ناغورنايا، إلى حضانتها، حيث أن القرار المتعلق بهذه المسألة، الذي اتخذته محكمة مقاطعة أكلول في منطقة أكمولينسك، لم يُنفذ منذ

فترة مطولة. وفور توجيه الممثل المعني بحقوق الإنسان للإستفسار المناسب إلى اللجنة المعنية بإدارة شؤون المحاكم بالمحكمة العليا لجمهورية كازاخستان، أعيدت الابنة القاصر إلى أمها.

(د) وكانت نتيجة الشكوى التي تقدمت بها السيدة ل.م. باي (في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥) بشأن انتهاك حقها في العناية الصحية نتيجة إيجابية أيضا. وخلال السنوات القليلة الماضية، كانت الشاكية مريضة في عيادة ديمو للعناية بالأسرة. وحيث أنها لم تكن راضية عن نوعية العناية التي حصلت عليها، فقد طلبت من إدارة صحة الأستانا نقلها إلى عيادة أخرى، ونتيجة لذلك فقد أحيلت إلى العيادة رقم ٦ المتعددة التخصصات. غير أن هذه العيادة رفضت تسجيلها، استنادا إلى أنها لم تتلق التعليمات الصحيحة من الإدارة. وعندما طلبت مرة أخرى الحصول على العناية الصحية في عيادة ديمو، رفضت هذه العيادة تقديم العلاج الطبي للشاكية لأنها لم تعد مسجلة هناك. ونتيجة لذلك، ووفقا لما ذكرته الشاكية، لم تتمكن من الحصول على العلاج اللازم لمدة أربعة أشهر.

وجرى حل المسألة نتيجة اتصال الممثل بحكومة مدينة الأستانا (إدارة المدينة)، وتحصل السيدة باي الآن على خدمات طبية في العيادة البلدية المتعددة التخصصات رقم ٦.

السؤال ٦ - أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ بأن تقيّم الحكومة الموارد المتاحة للآلية الوطنية للنهوض بالمرأة وتزودها بالموارد البشرية والمالية اللازمة لكي تضطلع بدور قيادي في تنفيذ سياسة النهوض بالمرأة. ويرجى بيان التدابير المتخذة الرامية إلى تعزيز الآلية الوطنية.

الرد: منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ جرى توسيع نطاق السلطات الممنوحة للجنة الوطنية المعنية بالمرأة والأسرة. ولقد أعيدت تسميتها باسم اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة والسياسة الجنسانية تحت قيادة رئيس جمهورية كازاخستان. ويتألف المجلس مستشار لرئيس كازاخستان.

وتهدف الأنشطة الرئيسية للجنة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في كازاخستان. ويتكون أعضاؤها الـ ٢٦ من نواب في البرلمان وممثلين لهيئات حكومية ومن أكاديميين وقادة مجتمعيين ومن مديرين لشركات رئيسية ومنظمات غير حكومية من جميع مناطق البلد.

وعلى الصعيد المحلي، تعمل لجان شؤون الأسرة والسياسة الجنسانية تحت سلطة الحكام الإداريين للمناطق، ومدينتي الأستانا وألماتي والمقاطعات والمدن والبلدات، ويتألفها نواب الحكام الإداريين.

وتقوم أمانة تتكون من تسعة موظفين من مكتب رئيس الوزراء بتقديم الدعم الفني للجنة الوطنية.

السؤال ٧ - يذكر التقرير تعيين منسقين للقضايا الجنسانية في جميع الهيئات الحكومية. يرجى تقديم معلومات عن عملهم وعن مستويات سلطتهم وعن أثرهم.

الرد: هناك ١٦ منسقا معنيا بالمسائل الجنسانية، ويتكونون من نواب وزراء ورؤساء إدارات ومديرين في الهيئات الوزارية والإدارية. وهم يعملون بشكل وثيق مع اللجنة الوطنية ويضطلعون بالمسؤولية عن وضع وتنفيذ سياسة جنسانية كل في مجال اختصاصه.

وعلى سبيل المثال، شاركت السيدة ك. ز. كوجاخيتوف، وهي منسقة معنية بالقضايا الجنسانية في وزارة التعليم، في أعمال منتدى التعليم لجمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان. وقادت فريقا مواضيعيا بشأن تعليم الفتيات ونوع الجنس، وقدمت للمشاركين في المنتدى منهجية تدريس بشأن الوعي بنوع الجنس مخصص لتلاميذ المدارس الثانوية.

ويضطلع منسق القضايا الجنسانية في وزارة الداخلية ونائب رئيس لجنة الشرطة الإدارية، السيد ج. أ. ألبيسبايف، بالمسؤولية عن المسائل المتصلة بوضع إطار تشريعي معياري لحماية حقوق وحريات النساء والأطفال. وتقوم وزارة الداخلية حاليا بتعديل مدونة الجرائم الإدارية لجمهورية كازاخستان بغية النص على التبعية عن الأعمال غير القانونية في مجال الأسرة والعلاقات العائلية. وفي حين أن هذا الشكل من أشكال العنف هو أكثرها انتشارا، فإن التشريع الذي يتناوله لا يعد تشريعا كافيا.

السؤال ٨ - يرجى تقديم معلومات عن تنفيذ نتائج البرامج المندرجة في إطار برنامج دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ومفهوم دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان.

الرد: جرى تنفيذ برنامج دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، والذي تم إقراره بموجب قرار من الحكومة.

ونتيجة لذلك، أقرّ مفهوم دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٢.

واعتمد في عام ٢٠٠٥ قانون بشأن العطاءات التعاقدية الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

وتم سن قواعد سلوك للمنظمات غير الحكومية، ونظمت ثلاث عمليات لطرح العطاءات من أجل قيام منظمات غير حكومية بتنفيذ مشاريع اجتماعية. وشاركت ٣٩٣

منظمة غير حكومية من جميع مناطق كازاخستان في ذلك وجرى تقديم مقترحات لـ ٥٠٣ مشاريع.

وجرى منح ٩٠ مشروعا ومبلغ مجمله ٨١,١ مليون تنغي. ومن بين هذه المشاريع: ”دعم البرنامج الابتكاري لتخفيض الفقر“، و ”إنشاء مركز لتدريب الريفيات“، و ”بأشر مشروعاتك التجاري“ و ”توفير الدعم التنظيمي والفني وفي مجال المعلومات لأعمال المنظمات غير الحكومية في الأرياف“، و ”إنشاء دائرة قانونية لفئات السكان الضعيفة اجتماعيا“.

وجرى تنظيم منتديات مدنية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وشارك فيها رئيس كازاخستان.

وتم وضع ستة أدلة ونشرها، ومنها ”دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية: اتجاهات التنمية“ (٢٠٠٣)، من أجل الوكالات الحكومية)، و ”العطاءات التعاقدية والاجتماعية التي تقدمها الدولة: من الأفكار إلى التنفيذ“ (٢٠٠٥)، دراسة مشكلات دعم الدولة للقطاع غير الحكومي)، و ”المنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان: دليل إعلامي“، وخلاصة وافية معنونة ”الدولة والمنظمات غير الحكومية بعد المنتدى المدني“.

وجرى تنظيم حلقات دراسية خاصة للمضي في تدريب المسؤولين الحكوميين على المسائل المتصلة بالتعاون مع القطاع غير الحكومي.

وتمت تلبية معظم الأهداف والغايات الواردة في مفهوم دعم الدولة للمنظمات غير الحكومية. وتمت تهيئة الظروف لتشجيع المبادرات المدنية ووضع نظام للتنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، يشمل، في جملة أمور، مجالس التنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية تحت سلطة الهيئات التنفيذية المركزية والمحلية.

وتحظى الخبرات المكتسبة من العمل مع المنظمات غير الحكومية للتصدي للمشكلات الاجتماعية بتغطية إعلامية واسعة النطاق في ٥٣ صحيفة ومجلة وعن طريق وكالات الأنباء خبر و ”كازنفورم“ والقناة التلفزيونية الوطنية ”كازاخستان“.

وفي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، نشر أكثر من ١٠٠٠ مطبوع وبرامج خاصة ومقالات عديدة وبرامج إذاعية في وسائل الإعلام الوطنية وحدها أخبارا عن أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال تنفيذ المشاريع الاجتماعية.

السؤال ٩ - يرجى بيان ما لبرنامج الحد من الفقر في جمهورية كازاخستان للفترة

٢٠٠٣-٢٠٠٥، المشار إليه في الصفحة ١٩ من التقرير، من آثار على المرأة، كما يرجى

تقديم معلومات عن المؤشرات الجنسانية المدرجة في الخطة الاستراتيجية للتنمية لكازاخستان حتى عام ٢٠١٠.

الرّد: جرى تنفيذ جميع التدابير المحددة في خطة العمل لتنفيذ برنامج الحد من الفقر.

وأصبحت مؤشرات مستويات المعيشة في كازاخستان في المتوسط، تتواءم مع مؤشرات عدد من بلدان أوروبا الشرقية - بل تزيد عليها في بعض المناطق.

ففي عام ٢٠٠٢، كان دخل ٢٤ في المائة من السكان أقل من مستوى المعيشة الأدنى. وكان القصد من البرنامج أن يخفض هذا الرقم إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتم في الحقيقة تخفيضه إلى ٩,٨ في المائة.

وتجلى خفض الفقر المدقع في الاتجاهات المتعلقة بمؤشرات عمق الفقر وحدة الفقر. فعلى سبيل المثال، بلغ مؤشرا عمق الفقر وحدة الفقر ٦,١ في المائة و ٢,٢ في المائة، على التوالي في عام ٢٠٠٢، في حين أنهما انخفضا في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٧ و ٠,٥، على التوالي.

وكان من الأهداف المحددة في إطار البرنامج زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠٢٨ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. واستنادا إلى تقدير أولي، بلغ هذا الرقم في الواقع ٣٧٠٣ دولارات.

ويزيد نصيب الفرد من الدخل كل سنة زيادة كبيرة. فعلى سبيل المثال، زاد الدليل القياسي للدخل الحقيقي من ١١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١١٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ١١٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٥، بينما بلغت الأرقام المقابلة المتعلقة بالدليل القياسي للدخل الحقيقية ١٠٧ في المائة و ١١٤,٦ في المائة و ١١٢,٠ في المائة.

وفي عام ٢٠٠٢، بلغت نسبة البطالة ٨,٩ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا. وكان هدف البرنامج تخفيض هذا المستوى إلى ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد تحقق هذا الهدف، استنادا إلى تقديرات أولية مقدمة من وكالة الإحصاءات.

ولزيادة فرص العمل، نظمت السلطات المحلية أيضا أشغالا عامة. فعلى مدى فترة الثلاث سنوات، شارك في الأشغال العامة ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ من العاطلين - أي نسبة ٤٩ في المائة من الباحثين عن العمل.

وعلاوة على ذلك، أنشئت ٢٠٠ ٥ وظيفة في القطاع الاجتماعي في عام ٢٠٠٥، وعُيّن فيها ٤٠٠ ٥ عاطل من المجموعات المستهدفة. وخصص مبلغ ١٢٤ مليون تنغي (ما يعادل ٩١٨ ٥١٨ دولارا) من موارد الميزانية المحلية في عام ٢٠٠٥ لإحداث هذه الوظائف.

وعلى مدى فترة السنوات الثلاث، جرى توفير التدريب وإعادة التدريب المهني لنحو ٨٠ ٠٠٠ من العاطلين، مما زاد كثيرا من قدرتهم التنافسية في سوق العمل.

وكان من أهداف البرنامج استحداث قروض صغيرة بغية زيادة العمل الحر ورفع مستويات الدخل. ولبلوغ هذه الغاية، اعتمد في عام ٢٠٠٣ قانون يتعلق بمؤسسات القروض الصغيرة. ونتيجة لذلك، مُنح ما قدره ٦٠٠ ٧٤ قرض صغير في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ وحدها، في حين كان هدف البرنامج إصدار ٢٠٠ ٧١ قرض صغير من جميع مصادر التمويل في غضون فترة السنوات الثلاث.

وكان من أثر تنمية المشاريع الصغيرة أن خُصص مبلغ ١,٥ بليون تنغي (ما يعادل ١١ مليون دولار) من الميزانية الوطنية في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ ليكون مكملا للأموال المحددة قانونا لصندوق تنمية المشاريع الصغيرة، وهو شركة وطنية. واستخدم الصندوق لتمويل مشاريع تبلغ قيمتها ما مجموعه ١,٢ بليون تنغي (ما يعادل ٨,٨ مليون دولار) في جميع المدن الصغيرة الستين في البلد في إطار تنفيذ برنامج تنمية المدن الصغيرة.

ويجري باستمرار تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية المقدمة لمواطني كازاخستان. ويبلغ متوسط المعاشات التقاعدية حاليا ١٢ ٠٠٠ تنغي (ما يعادل ٩٠ دولارا)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٧ في المائة مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٣.

ونتيجة للتدابير التي يجري اتخاذها، زادت أيضا استحقاقات الإعاقة واستحقاقات الوراثة والشيخوخة التي تدفعها الدولة. فعلى سبيل المثال، زاد متوسط الاستحقاقات الاجتماعية التي تقدمها الدولة من ٥٣٧ ٤ تنغي (٣٤ دولارا) في عام ٢٠٠٣ إلى ٦ ٧٢٢ تنغي (٤٩,٧٠ دولارا) بانتهاء عام ٢٠٠٥، أي بزيادة تناهز ١٥٠ في المائة.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، زادت الاستحقاقات الخاصة التي تمنحها الدولة للمحاربين القدماء والمحاربين القدماء المعوقين في الحرب العالمية الثانية إلى ما يعادل ١٥ مثلا الدليل القياسي الشهري للحساب (١١٥ دولارا)، في حين زاد المبلغ الذي يتلقاه الأشخاص الذين منحوا أوسمة ونياشين تقديرا لما قدموه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من خدمات تنم عن البسالة ونكران الذات، ليلعب قيمة الدليل القياسي الشهري للحساب (ما يعادل ٧,٦ دولارا).

أما الأفراد العاملون في المواقع الخلفية خلال الحرب والذين لم يُمنحوا أوسمة أو نياشين تقديرا لخدمات باسلة والذين عملوا في هذه المواقع لمدة ستة أشهر على الأقل فقد أصبحوا الآن مؤهلين للحصول على استحقاق خاص تدفعه الدولة يعادل الدليل القياسي الشهري للحساب.

ومنحت تعويضات إجمالية لضحايا الاضطهاد السياسي الشامل وضحايا التجارب النووية التي أجريت في موقع التجارب النووية في سيميبيلاتينسك. فعلى سبيل المثال، منح مبلغ يزيد مجموعه على بليون تنغي (٧,٤ مليون دولار) لهؤلاء الضحايا في عام ٢٠٠٥.

ويتجلى تحسن مستويات العيش في كازاخستان كذلك في أن عدد المستفيدين من المساعدة الاجتماعية الموجهة لفئات محددة تناقص سنة تلو الأخرى خلال فترة تنفيذ البرنامج. فعلى سبيل المثال، قدمت المساعدة الاجتماعية الموجهة لفئات معينة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٥ ٠٠٠ من المواطنين من ذوي الدخل المنخفض، حيث نقص عدد المستفيدين بما قدره ٣٥ ٥٠٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك انخفض الإنفاق على المساعدة الاجتماعية الموجهة إلى ٥,١ بليون تنغي (ما يعادل ٣٨ مليون دولار)، مقابل ٧,٤ بليون تنغي (٥٥ مليون دولار) في عام ٢٠٠٣.

وكان هدف برنامج الحد من الفقر في جمهورية كازاخستان في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ هو تخفيض معدل وفيات الرضع من ١٩,٠ إلى ١٨,٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، وتخفيض معدل الوفيات النفاسية من ٦٢,٥ إلى ٥٠,٦ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في غضون فترة الثلاث سنوات. ونتيجة للتدابير المتخذة، انخفض معدل وفيات الرضع إلى ١٥,٢ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، وانخفض معدل الوفيات النفاسية إلى ٤٠,٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٥، وبذلك تحققت الأهداف المحددة في إطار البرنامج فيما يتعلق بهذه المؤشرات.

واعتمد قانون بشأن الاستحقاقات التي تدفعها الدولة للأسر التي لديها أطفال. وعلاوة على الحكم المعمول به منذ عام ٢٠٠٣ الذي تحصل الأسر بموجبه عند ولادة طفل على مبلغ إجمالي يعادل ١٥ مثلاً للدليل القياسي الشهري للحساب (١١٥ دولاراً)، ينص هذا القانون على نوعين جديدين من الاستحقاقات: علاوة لرعاية الطفل تدفع عن السنة الأولى من حياة الطفل ويعادل مبلغها ٣ إلى ٤,٥ أضعاف الدليل القياسي الشهري للحساب، بصرف النظر عن دخل الأسرة، واستحقاق الأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشرة يدفع للأسر المنخفضة الدخل التي يقل لديها متوسط نصيب الفرد من الدخل عن كلفة سلة أغذية. ويجري بالفعل دفع هذه الاستحقاقات.

المشاركة السياسية واتخاذ القرار

السؤال ١٠ - يشير التقرير إلى أن "الوقت لم يحن بعد للحديث عن تحقيق مساواة حقيقية للمرأة في هياكل السلطة، ولا سيما في مستوياتها العليا. فالنساء اليوم لا يشكلن سوى ١١,١ في المائة من مجموع عدد المديرين على مستوى صنع القرار". وقد شددت

اللجنة في توصيتها العامة رقم ٢٥ على أن التدابير الخاصة المؤقتة تشكل جزءا من استراتيجية ضرورية لتعجيل تحقيق المساواة الفعلية للمرأة، وينبغي تمييزها عن السياسات الاجتماعية العامة الدائمة الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات. ومع مراعاة هذا الفارق، يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت الحكومة قد نظرت في اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة وفقا للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، لا سيما على المستويات العليا، بما في ذلك في برلمان كازاخستان ومؤسسات الحكم المحلي والهيئات الأخرى، والسلك الدبلوماسي والوكالات التنفيذية التابعة للدولة.

الرد: في عام ٢٠٠١، عندما كانت الحالة الاقتصادية في كازاخستان صعبة، نجحت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية في تقديم اقتراح بتخصيص مبلغ ١٥٠ مليون تنغي لمساعدة النساء على إدارة أعمالهن التجارية. وأدرج هذا الاعتماد باعتباره بندا مستقلا في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٢.

والتمس أحد أعضاء مجلس النواب بالبرلمان، السيد ف. ي. ماكالكين إصدار حكم من المجلس الدستوري بشأن مشروعية القرار، الذي اعتبره تمييزا ضد الرجل. غير أن المجلس الدستوري للجمهورية أيد مبادرة اللجنة الوطنية واقتراح الحكومة، اعتمادا على المادة ٤ من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة للتمييز الإيجابي لصالح المرأة.

السؤال ١١ - يرجى تقديم معلومات عن مشاركة المرأة في الجهاز القضائي، تشمل عدد النساء مقارنة بعدد الرجال، في مختلف مستويات السلطة القضائية.

الرد: في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغ عدد العاملين في الجهاز القضائي في كازاخستان ٣٨٦ ٩ شخصا منهم ٦٩١ ٥ امرأة، أي ٦٠,٦ في المائة.

وتشكل النساء نسبة ٦٦ في المائة من موظفي المحكمة العليا واللجنة المعنية بالإدارة القضائية ومكاتب المحاكم المحلية والمديرين المحليين. ويبلغ عدد القضاة ٣٨٦ ٢ قاضيا منهم ١٠٦٣ امرأة (٤٤,٥ في المائة)، ويتألف قضاة المحكمة العليا من ٣٠ رجلا و ١٦ امرأة.

العنف الموجه ضد المرأة

السؤال ١٢ - يرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع القانون المتعلق بالعنف المتزلي.

الرد: استنادا إلى الجدول الزمني لمشاريع القوانين، سيقدم مشروع القانون المتعلق بالعنف المتزلي إلى الحكومة لتنظر فيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

وقد اكتملت عملية صياغة مشروع القانون وهو الآن قيد الاستعراض من جانب الوزارات والوكالات المعنية للتوصل إلى اتفاق بشأنه.

أما الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذا القانون فهي وزارة الداخلية، و اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسيات الجنسانية، تحت إشراف رئيس الجمهورية، ووزارة العدل.

السؤال ١٣ - أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية في عام ٢٠٠١ بتوفير التدريب على مراعاة المنظور الجنساني لجميع موظفي الحكومة، وخاصة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين وموظفي سلك القضاء والعاملين في مجال الصحة لتوعيتهم بجميع أشكال العنف ضد المرأة. ويذكر التقرير تنظيم بعض الدورات التدريبية، مثلاً في إطار أحد مشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. يرجى تقديم معلومات عما إذا كانت قد اتخذت خطوات لتنفيذ هذه التوصية بطريقة منتظمة ومطردة.

الرد: سعياً إلى توفير التدريب للخبراء في الشؤون الجنسانية بصورة منتظمة ومطردة، تُوضع كل سنة خطط إقليمية مشتركة لتنفيذ برامج تعليمية لمسؤولي إنفاذ القانون وموظفي سلك القضاء وموظفي مؤسسات تقديم الرعاية الصحية التي تعمل مع ضحايا العنف. وجرى اعتماد هذه الخطط بموجب القرارات التي اتخذها حكام المناطق ومدينتي أستانا وألماتي.

ومن المقرر عقد ١٠١ حلقة دراسية ودورة تدريبية في عام ٢٠٠٦، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية. وقد عقدت حتى الآن خمس وستون دورة. واستضافت منطقتا أكتيوبينسك وكوستناي معظم هذه الدورات، حيث استضافتا ٢٠ و ١١ دورة، على التوالي.

وعلى سبيل المثال، عقد مركز المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمسائل الجنسانية في مدينة كاراغاندا حلقة دراسية عن "الجوانب القانونية والأخلاقية والثقافية لمشكلة العنف المتري". وشارك فيها موظفون من إدارات وزارة الداخلية معنيون بحماية المرأة من العنف وعددٌ من مفتشي الشرطة بدوائر الشرطة وكبار الموظفين في إدارات الشرطة على مستوى المقاطعة وموظفون بوزارة العدل وممثلون عن مكتب حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، ومحامون وخبراء علم النفس من العاملين في مراكز الأزمات.

وفي مدينة بافلودار عقدت حلقة دراسية عن "مراعاة حقوق الإنسان في عمل الشرطة"، بالاشتراك مع مفتشي الشرطة بدوائر الشرطة والمفتشين المسؤولين عن الجانحين الأحداث وموظفين من إدارات وزارة الداخلية المعنيين بحماية النساء من العنف.

وفي مدينة أستانا عقدت حلقة دراسية عن "التراعات داخل الأسرة" لفائدة ٢٥ امرأة من ضحايا العنف وموظفي الإدارات المعنية بحماية النساء من العنف، وحلقة دراسية عن "اتباع نهج متعدد الاختصاصات في التعامل مع المراهقين والشباب المعرضين للخطر" استفاد منها ٢٥ من موظفي الشرطة المسؤولين عن الجانحين الأحداث.

وأنشئ عدد من مراكز الأزمات في كازاخستان لفائدة ضحايا العنف من النساء والأطفال. ويوجد حاليا ٢٦ مركزا من هذا النوع في جميع مناطق البلد تقريبا. وتعد في مراكز الأزمات حلقات دراسية منتظمة لممثلي الوكالات الحكومية التي تتعامل مع مشكلة العنف الموجه ضد النساء.

ويجري التساؤل حاليا عما إذا كان ينبغي تقديم الدعم من جانب الدولة لمراكز الأزمات عن طريق منح حكومية تقدم لمشاريع اجتماعية مفيدة.

السؤال ١٤ - يرجى تقديم معلومات عن التوصيات التي اعتمدت لتحسين الممارسات القضائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وعن تنفيذها.

الرد: تتمتع النساء بالمساواة مع الرجال أمام النظام القضائي.

وفي عام ٢٠٠٥ أجرت المحكمة العليا دراسة استقصائية للممارسات القضائية في القضايا الجنائية المتعلقة باختطاف الأشخاص والاتجار بهم لغرض استغلالهم استغلالا جنسيا أو في العمل أو ما سوى ذلك. وأبانت الدراسة أن القضاة لا يجدون صعوبة في التعامل مع هذه القضايا والبت فيها بصورة صحيحة.

غير أنه وضعت توصيات لتحسين الممارسات القضائية تدعو إلى القيام على نحو منتظم باستقصاء القضايا من هذا النوع.

الاتجار بالمرأة

السؤال ١٥ - يذكر تقرير عام ٢٠٠٣ للمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أن كازاخستان تشكل بلدا مصدرا ومعبرا و مقصدا للنساء والرجال المتاجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل. يرجى تقديم بيانات عن عدد النساء والفتيات المتاجر بهن إلى كازاخستان ومنها وعبرها.

الرد: يمثل الاتحاد الروسي وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وتركيا وفرنسا واليونان بلدان المقصد الرئيسية لمواطني كازاخستان المتاجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي وغيره من أوجه الاستغلال.

ووفقا للإجراءات الجنائية التي اتخذت منذ عام ٢٠٠٣، اعتُبر أن ٧٠ امرأة قد أُخرجت من البلد بطريق الخداع لغرض الاستغلال الجنسي.

فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٣، خدع ت.في. باستشنايا وإي.ف. كيم ست فتيات في منطقة ألماتي، بإقناعهن بالذهاب معهما، حيث قاما باصطحابهن إلى الإمارات العربية المتحدة. وكانت فتاتان منهن قاصرتين.

وفي ألماتي، قام م.إي. كولبيسوف و ج.إي. سارسنبايفا، بحجة تقديم عرض توظيف قانوني، بترتيب سفر ثلاث مواطنات كازاخستانيات إلى إستنبول (تركيا)، حيث جرى استغلالهن جنسيا.

وفي عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، اتخذت إجراءات جنائية تتعلق بنقل ٨ كازاخستانيات قصر من بلدة ساتبايف بمنطقة كاراغاندا، عن طريق جمهورية قيرغيزستان، إلى الإمارات العربية المتحدة، لأغراض الاستغلال الجنسي. وأعيدت الفتيات إلى وطنهن من خلال الاتفاقات الحكومية الدولية الثنائية.

واكتُشف جلب ٢٣ مواطنة أوزبكية بطرق غير مشروعة إلى كازاخستان للعمل كبغايا.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أُلقي القبض على امرأتين من منطقة جنوب كازاخستان وواحدة من أوزبكستان لجلبهن أربع فتيات من مواطنات أوزبكستان بطرق غير مشروعة عبر حدود الدولة من أوزبكستان إلى كازاخستان، حيث وعدن بالعمل في كازاخستان. وعند وصولهن لمدينة أتيرو، أُجبرن على العمل كبغايا.

السؤال ١٦ - يذكر التقرير أنه "قد اعتمدت توصيات لتحسين القانون الوطني من أجل حماية ضحايا الاتجار داخل البلد وخارجه، ومساعدتهم على العودة إلى الوطن، وإعادة إدماجهم في المجتمع". يرجى تقديم تفاصيل عن هذه التوصيات وتنفيذها، وعن برامج الدعم والمساعدة المتاحة لضحايا الاتجار.

الرد: جرت تكملة قانون الأنشطة السياحية في جمهورية كازاخستان ليشمل حظرا للأنشطة السياحية لأغراض تنظيم رحيل المواطنين الكازاخستانيين بصورة غير مشروعة للإقامة بشكل دائم في الخارج أو التوظيف في الخارج، أو جلب عمال أجانب إلى جمهورية كازاخستان ممن لا تشملهم الحصص المناظرة.

وأُجريت إضافة للمادة ١٢٨ من القانون الجنائي تنص على المسؤولية، ليس فقط عن توظيف الأشخاص، بل أيضا عن نقلهم عبر البلد أو إلى خارجها لغرض الاستغلال.

وفي عام ٢٠٠٥، انضمت كازاخستان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبرتوكولها المعني بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبرتوكولها المعني بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ويجري تنفيذ خطة أقرتها الحكومة لقمع وتفادي ومنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

وتنص الخطة على إضافة فرع بشأن قمع وتفادي ومنع الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص إلى منهج "مبادئ القانون" في معاهد التعليم العالي؛ وعلى صياغة اتفاقات دولية مع البلدان المتضررة من تهريب ضحايا الاتجار بالبشر ونقلهم، فيما يتعلق بالمساعدة القانونية في القضايا الجنائية وتسليم المجرمين، والتعاون في مجال العمالة المهاجرة، ومكافحة الجريمة المنظمة؛ وعلى توفير المساعدة المالية للمواطنين الكازاخستانيين ممن جرى تهريبهم إلى دول أجنبية أو ممن وقعوا ضحايا جرائم أخرى أو وجدوا أنفسهم في ظروف خارجة عن إرادتهم؛ وعلى افتتاح مركز للإقامة المؤقتة لضحايا الاتجار بالبشر.

ووفقا لتوصية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يجري الآن العمل ببرنامج للتعاون بين وزارة الداخلية والمنظمات غير الحكومية العاملة لمكافحة الاتجار بالبشر. ووضعت الوحدات المعنية في وزارة الداخلية ترتيبات للتعاون المستمر مع المنظمة الدولية للهجرة.

كما تقوم الهيئات التابعة لوزارة الداخلية، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، بتنظيم محاضرات وحوارات ودورات تدريبية مع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والكيانات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى بشأن الخطر الحقيقي للوقوع ضحية الاتجار.

وتبث في وسائل الإعلام بصفة شهرية مواد عن مشكلة الاتجار باستخدام أمثلة حية. وتُنشر كراسات وكتيبات عن الاتجار بالبشر وتوزع على الجمهور من خلال المنظمات غير الحكومية ومراكز الأزمات والرابطات العامة.

وبمساعدة الوكالات المعنية بالشؤون الداخلية، أنشئت خدمة خط مساعدة خاص في جميع المنظمات غير الحكومية، يوفر الدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف والاتجار.

السؤال ١٧ - ويذكر تقرير عام ٢٠٠٣ للمقرررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أنه "باعتبار الفساد جانبا من جوانب الاتجار، تفيد التقارير بأنه يمثل مشكلة على صُعد عدة". ما هي الإجراءات التي تتخذ لضمان فعالية إنفاذ القانون وملاحقة

المتَّجرين وإدانتهم ؟ يرجى تقديم معلومات عن عدد مرتكبي الجرائم الذين جرت ملاحقتهم قضائيا وإدانتهم في هذا الصدد.

الرد: أقر قانون يعدل ويكمل تشريعات معينة لجمهورية كازاخستان فيما يتعلق بجمع الاتجار بالأشخاص.

وبموجب هذا القانون، أُدخلت تعديلات وإضافات تكميلية على جميع مواد القانون الجنائي التي تتناول الجرائم المتضمنة الاتجار بالأشخاص (المواد ١١٣، و ١٢٥، و ١٢٨، و ١٣٣). وجرى توسيع نطاق العناصر المكونة للجرائم في هذه الفئة إلى حد كبير، كما جرى تشديد العقوبات.

وللمرة الأولى، ينص القانون الجنائي على المسؤولية عن إزالة الأعضاء والأنسجة من الجثمان البشري بصورة غير مشروعة (المادة ٢٥٧-١).

ونظرا لطابع هذه الجرائم العابرة للحدود الوطنية، كان من الضروري توسيع نطاق الأساس القانوني الدولي في هذا المجال. وقد وُضع هذا الأساس بشكل كامل بين الاتحاد الروسي وتركيا وكازاخستان، حيث تتعاون الدول الثلاث بفعالية. ويجري التعاون مع الهيئات المختصة في الاتحاد الروسي في إطار اتفاقية المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية، المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. كما يُنفذ بشكل كامل اتفاق المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين بين جمهورية كازاخستان وجمهورية تركيا، المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ووضع مكتب المدعي العام مشروع معاهدة بين جمهورية كازاخستان ودولة إسرائيل بشأن المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين، ومشروع اتفاق بين جمهورية كازاخستان والإمارات العربية المتحدة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية وتسليم المجرمين. وأُرسل المشروعان إلى الدولتين المتعاقبتين لإقرارهما. وتجري حاليا صياغة معاهدين بشأن المساعدة القانونية مع فرنسا واليونان، وسترسلان إلى الهيئات الحكومية المختصة لإقرارهما في المستقبل القريب.

وصيغت توصيات إجرائية بشأن سبل الكشف عن الجرائم التي تنطوي على اتجار بالبشر، وقمعها والتحقيق فيها، ويجري تطبيقها بشكل عملي في عمل مكاتب المدعين العامين وجهات إنفاذ القانون والوكالات المختصة الأخرى.

وفي النصف الأول من هذا العام، قامت وكالات تابعة لمكتب المدعي العام ووزارة الداخلية والأمن الوطني ومباحث الأموال برصد وسائط الإعلام فيما يخص الإعلانات (أو المعلومات) المتعلقة بتوظيف الفتيات والنساء في الخارج.

وتبين انتهاك منظمات معينة لديها تصاريح حكومية من وزارة العمل والضمان الاجتماعي لشروط المؤهلات فيما يتعلق بتوظيف العمال الأجانب ونقل العمال خارج كازاخستان إلى بلدان أخرى. وفي هذا الخصوص، كانت شركة Irida ذات المسؤولية المحدودة (منطقة كوستاناي) تعمل من دون أي خبراء قانونيين أو تقنيي حواسيب مدربين تدريباً خاصاً، وفي ذلك انتهاك للشرط الوارد في إطار الفقرة ٢٠ من نظم إصدار التصاريح لتوظيف العمال الأجانب في كازاخستان ونقل العمال إلى الخارج، التي اعتمدها قرار حكومي. ونتيجة لذلك، تدرس وزارة العمل والضمان الاجتماعي مسألة إلغاء رخصة شركة Irida ذات المسؤولية المحدودة. كما ألغيت الرخصة الحكومية التي صدرت عام ٢٠٠١ لشركة DOC-3000 ذات المسؤولية المحدودة في منطقة بافلودار، على أسس مماثلة.

وفي منطقة كوستاناي كذلك، كانت شركة All Mar line ذات المسؤولية المحدودة تقدم خدمات وساطة من دون وثائق تصريح، وتوظف أشخاصاً للعمل لدى شركات في جمهورية كوريا. واتخذت إجراءات إدارية ضد الشركة. وحُملت مسؤولية إدارية وأُمرت بسداد غرامة تساوي ٢٥ ضعفاً لمؤشر الحساب الشهري (٢٦ ٠٠٠ تنغي أو ٢٢٠ دولاراً). بالإضافة إلى ذلك، رفع المدعي العام بمدينة كوستاناي قضية أمام محكمة محلية ساعياً لاستصدار حكم بأن تدفع شركة All Mar line ذات المسؤولية المحدودة مبلغاً قدره ٤٠٣ ٠٠٠ تنغي (٣ ٤٠٠ دولار) للدولة، وهي القيمة التي حصلت عليها نتيجة أنشطتها غير المرخص بها.

وفي منطقة أكتوبي، بثت محطة El Arna التلفزيونية الوطنية إعلاناً تعرض فيه شركة Asa ذات المسؤولية المحدودة خدماتها في إيجاد وظائف للمواطنين الكازاخستانيين في كوريا الجنوبية. ويجري التحقيق مع الشركة حالياً من قبل إدارة أكتوبي الإقليمية التابعة للجنة الأمن الوطني.

ووفقاً للإحصاءات، سجل ما مجموعه ١٣ جريمة تنطوي على الاتجار بالبشر في كازاخستان عام ٢٠٠٥، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٣ في المائة عن عام ٢٠٠٤. وأُحيلت ٤ من هذه القضايا إلى المحكمة، وأنهيت الإجراءات في قضيتين جنائيتين، وعلقت ٣ قضايا.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت وكالات الشؤون الداخلية ٤٧٨ جريمة ضد المرأة والطفل. ونتيجة لتحقيقها، وُجهت تهم جنائية ضد ز.س. أورااليف، وهو موظف بوزارة

الدفاع، قام في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بإرسال ٣ نساء (السيدة زاغريشيفا، والسيدة كريك، والسيدة تريتيكوف) إلى تركيا لتقديم خدمات جنسية. وصدر حكم على د. في. بريندوكوف، الذي قام في تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في بتروباقل (منطقة شمالي كازاخستان) بتوظيف يو. آي. موزغل لتقديم خدمات جنسية، بالسجن لمدة ١١ عاما يقضيها في مؤسسة إصلاحية ذات نظام صارم.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، سجلت ١١ جريمة في نطاق المادة ١٢٨ من القانون الجنائي المعني بتوظيف الأشخاص ونقلهم إلى الخارج أو عبورهم لأغراض الاستغلال. ومن بين تلك الجرائم، أُحيلت قضية جنائية واحدة إلى المحكمة، وعلقت الإجراءات في قضية جنائية أخرى تتضمن ٥ جرائم وحولت القضية إلى الاتحاد الروسي للملاحقة الجنائية.

وسجلت ٥٥ جريمة في إطار المادة ١٢٥ من القانون الجنائي بشأن الاختطاف؛ و ٨٤ جريمة في إطار المادة ١٢٦ بشأن الحرمان غير المشروع من الحرية؛ و ٤ جرائم في إطار المادة ١٣٣ بشأن الاتجار بالقصر؛ و ٨ جرائم في إطار المادة ٢٧٠ بشأن التوظيف لأغراض البغاء؛ و ٢١٥ جريمة في إطار المادة ٢٧١ بشأن تنظيم أو تشغيل أو كار للغاء والدعارة؛ وجريمة واحدة في إطار المادة ٣٣٠-٣ بشأن الانتهاكات المتكررة لنظم استخدام وتوظيف العمال الأجانب في جمهورية كازاخستان.

وفي قانون أقر في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، يعدل تشريعات معينة تتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص ويكملها، أدرجت تعديلات وإضافات تكميلية في المادة ٥٦ من قانون المخالفات الإدارية.

وبوجه خاص، لو قام أحد الأشخاص الذين قد يكونون عرضة للتدبير العقابي الإداري المتمثل في الترحيل، خلال إجراءات إدارية، بإبلاغ السلطات بوقوعه/وقوعها ضحية عمل يعد جريمة خطيرة أو شديدة الخطورة بموجب القانون الجنائي، تؤجل الإجراءات حتى يجري التوصل إلى قرار بشأن إفادة هذا الشخص أو التماسه، وفقا للإجراء الذي أنشئ بموجب المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية بجمهورية كازاخستان.

القوالب النمطية والتعليم

السؤال ١٨ - يذكر التقرير أن "الشابات يخترن مجال التعليم مهنة لمن (٨٦) في المائة، في حين يختار الشبان الهندسة الكهربائية (٩٤ في المائة). ويدل هذا المؤشر على

النموذج النمطي الراهن لأدوار الجنسين في مجتمع كازاخستان“. فما هي التدابير التي تتخذ من أجل تشجيع المرأة على متابعة دراسات ومهن غير تقليدية ؟

الرد: من أجل تشجيع المرأة على اختيار مجالات تخصص غير تقليدية، يقدم للطلبة إرشاد مهني هادف.

وأجرى معهد البحوث العلمية للبحث الاجتماعي والجنساني التابع للمعهد التربوي للمرأة بدولة كازاخستان مشروع ”تأنيث مجال التربية في جمهورية كازاخستان: الحلول والمشاكل“. ويمثل المشروع مساهمة محددة في البحث في أسباب تأنيث مجال التربية في كازاخستان، ودراسة تأثير التأنيث على التنشئة الاجتماعية للأجيال الشابة، وتحديد استراتيجية لحل المشكلة، وصياغة توصيات هادفة.

السؤال ١٩ - يشير الجدول ٩ إلى أن الأساتذة في مؤسسات التعليم العالي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كان من بينهم ١٨,٦ في المائة من النساء و ٨١,٤ في المائة من الرجال. فما هي التدابير التي تتخذ من أجل زيادة عدد الأساتذة من النساء في هذه المؤسسات؟

الرد: تتمتع المرأة بنفس الفرص التي يحظى بها الرجل في تلقي التعليم ما بعد الجامعي ومتابعة الأنشطة الأكاديمية.

وثمة دينامية إيجابية للنمو في عدد النساء من الأساتذة بمؤسسات التعليم العالي في الجمهورية.

٢٠٠٦		٢٠٠٥		
المجموع	المرأة	المجموع	المرأة	
٤٣ ٣٨٢	٢٧ ٠٥٠	٤٢ ٣٣٣	٢٦ ٠٢٣	مجموع عدد الموظفين في التعليم العالي
بما في ذلك:				
٢ ٨٦٩	٦٠٥	٢ ٧٢٨	٥٨٥	الحاصلون على درجة الدكتوراه في العلوم
١٢ ٧٧٣	٦ ٤٧٠	١٢ ٣٥٠	٦ ٠٨٥	المرشحون لنيل درجات في العلوم
٢ ٨٨٤	٦٠٣	٢ ٨٠١	٥٩٢	الأساتذة
٧ ٣٤٩	٣ ٣٦٩	٧ ٥٢٨	٣ ٣٨٢	الأساتذة المساعدون

العمالة

السؤال ٢٠ - على نحو ما جاء في التقرير، لا تزال الفوارق بين مرتبات النساء والرجال كبيرة. ويذكر التقرير أن "السبب هو أن المرأة عادة، تعمل في وظائف قليلة الأجر، حتى في تلك القطاعات التي تعتبر تقليدياً من مجالات عمل المرأة كالرعاية الصحية والتعليم". وقد أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية لعام ٢٠٠١، بزيادة الأجور في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة، لكي يتسنى الحد من فوارق الأجور بين هذه القطاعات وتلك التي يهيمن عليها الرجل. يرجى تزويدنا بمعلومات عن الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ توصية اللجنة.

الرد: تشهد مرتبات الموظفين في مجال التعليم زيادات بشكل منتظم. وقد ارتفعت هذه المرتبات بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، مقارنة بالسنة السابقة، وزادت بنسبة ٣٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن تشهد هذه المرتبات قفزة أخرى بزيادة قدرها ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وسيمت إدخال العمل بنظام مرتبات تفاضلي في قطاع الرعاية الصحية، إذ يتوقع أن يرتفع متوسط المرتبات للأطباء بنسبة ٦٨ في المائة (على أن تؤخذ في الاعتبار زيادة قدرها ٣٠ في المائة في المرتبات في عام ٢٠٠٧)، كما ستكون هناك زيادة بنسبة ٥٥ في المائة في المتوسط للعاملين الطبيين.

وبدءاً من عام ٢٠٠٧، سيصل متوسط المرتبات للأطباء في الفئة العليا إلى ٤٦ ألف تنغي أو ما يعادل ٣٩٢ دولاراً (في الوقت الحالي يعادل مبلغ ٢٤ ٠٠٠ تنغي ما قيمته ١٩٢ دولاراً)؛ وبالنسبة لأطباء الفئة الأولى - ستبلغ المرتبات ٤٦ ٠٠٠ تنغي، أو ما يعادل ٣٤١ دولاراً (يعادل مبلغ ٢٢ ٥٠٠ تنغي ١٦٤ دولاراً)؛ وبالنسبة لأطباء الفئة الثانية - ستكون القيمة ٤٥ ٠٠٠ تنغي أو ما يعادل ٣٣٣ دولاراً (يعادل مبلغ ٢١ ٥٠٠ تنغي ما قيمته ١٥٩ دولاراً)؛ وبالنسبة للأطباء غير المصنفين - ستكون قيمة المرتب ٣٦ ٠٠٠ تنغي، أو ما يعادل ٢٦٦ دولاراً (يعادل مبلغ ٢٠ ٠٠٠ تنغي ما قيمته ١٥٠ دولاراً).

وستبلغ تكلفة إدخال العمل بنظام مرتبات تفاضلي ما يزيد على ١٢ بليون تنغي (٨٩ مليون دولار).

وهناك خطط لإدخال العمل بمعدل ثابت لضريبة الدخل، نسبته ١٠ في المائة، بالنسبة لجميع الأفراد في عام ٢٠٠٧. ولكي يتسنى الحفاظ على مستوى الدخل لفئات العاملين ذوي الأجور المنخفضة، يقترح أن يستبعد من هذا الدخل الخاضع للضريبة الحد الأدنى من الأجور، عوضاً عن العمل بمؤشر الاحتساب الشهري، الذي يُعمل به في الوقت الحاضر.

وثمة خطط لتخفيض الضرائب الاجتماعية بنسبة متوسطها ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، الأمر الذي سيشكل حافزا لأرباب العمل يدفعهم إلى زيادة مرتبات الموظفين، بما في ذلك مرتبات الموظفين.

وفضلا عن ذلك، يتم اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة المبادرات التجارية، حيث تدر هذه الأنشطة دخولا أعلى من المرتبات التي يتقاضاها الأطباء والمدرسون.

وقدمت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية مقترحا بتخفيض نسبة الرسوم على القروض التي تمنح من صندوق تنمية الأعمال التجارية الصغيرة، وذلك من ١٢ في المائة إلى معدل يتراوح بين ٧ إلى ٨ في المائة. وتنظر الحكومة حاليا في هذا المقترح.

ويتم إيلاء قدر كبير من الاهتمام أيضا لتطوير الائتمانات الصغرى، حيث تضطلع النساء خاصة بدور بارز. وتمت صياغة مشروع قانون بشأن إدخال تعديلات على القانون الحالي المتعلق بمؤسسات الائتمان الصغرى. وإذا ما تم اعتماد هذا القانون، سيزداد بشكل كبير عدد المستفيدين من القروض (ستصل النسبة إلى ٩٠ في المائة من سكان المناطق الريفية)، كما سيزداد حجم القروض الممنوحة.

ويتضمن مشروع قانون بشأن تكافؤ الحقوق والفرص أحكاما تلزم أرباب العمل بتنفيذ برامج خاصة لسد ثغرة الفوارق في المرتبات بين النساء والرجال، وذلك بمنح النساء فرصا متكافئة في التدريب المهني، والتخلص من الوظائف ذات التأهيل المنخفض والأجور المنخفضة.

السؤال ٢١ - يذكر التقرير أن "للبطالة، كما كان الشأن سابقا، بعدا نسائيا". يرجى تقديم معلومات عن حالة مشروع قانون العمل، الذي يتوخى اتخاذ تدابير تتعلق بالتدريب المهني وإعادة التدريب والتنسيق في الوظائف، كما يرجى أيضا بيان الخطوات التي اتخذتها الحكومة لاستعراض هيكل نظام الاستحقاقات الاجتماعية، وتشريعات حماية العمال، بقصد التقليل من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في سوق العمل، على نحو ما أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية لعام ٢٠٠١.

الرد: مشروع قانون العمل لجمهورية كازاخستان هو حاليا قيد النظر في البرلمان (ويعتزم اعتماده هذه السنة)؛ وينص مشروع القانون المذكور على معايير عمل مباشرة ومحددة تتعلق بالمرأة.

ويحظر استخدام المرأة في الأعمال الشاقة (الشاقة بوجه خاص)، والعمل تحت ظروف عمل ضارة (ضارة بوجه خاص) و (أو) ظروف عمل خطيرة (خطرة بوجه خاص).

ولا يسمح بتنسيب الحوامل للعمل في النوبات الليلية، أو العمل الإضافي، أو العمل في عطلات نهاية الأسبوع أو العطلات، أو إرسالهن في رحلات عمل أو العمل على أساس تناوبي.

ويمكن بناء على طلب تحريري من المرأة الحامل منحها جدولاً للعمل على أساس غير متفرغ.

ومن واجب رب العمل، وفقاً لتقرير طبي، أن يحيل المرأة الحامل إلى العمل في مجال آخر حيث لا توجد عوامل إنتاج ذات ضرر على صحتها، والإبقاء على مرتبتها محتسباً وفقاً لم توسط الأجر الذي كان يدفع لها في العمل السابق.

وحتى يتسنى حماية الأمهات والأطفال، ينص مشروع قانون العمل على منح النساء إجازة حمل وإجازة وضع، لمدة مجموعها سبعون يوماً تقويمياً، قبل الولادة، وستة وخمسون يوماً تقويمياً بعد الولادة (وتتدد هذه الإجازة إلى سبعين يوماً في حالة الولادات الصعبة أو ولادة توأمين أو أكثر). وتحتسب هذه الإجازة في مجموعها، ويتاح استخدامها للمرأة كاملة، بصرف النظر عن أيام الإجازة الفعلية التي أخذت قبل الولادة، ومع قيام رب العمل بدفع بدل الحمل والولادة أثناء الفترات المذكورة، بصرف النظر عن طول مدة خدمة الموظفة في المؤسسة.

وبالإضافة إلى إجازة الحمل والولادة، يجوز للمرأة، بناء على طلب تحريري، أن تُمنح إجازة إضافية بدون مرتب للعناية بطفلها حتى بلوغه سن الثالثة. وأثناء فترة الإجازة الإضافية هذه، يحتفظ لها بوظيفتها (منصبها). ويمكن، في أي وقت، استخدام كامل هذه الإجازة أو جزء منها.

وبالنسبة للنساء اللاتي لديهن أطفال تبلغ أعمارهم عاماً ونصف من العمر، وضع ترتيب لإتاحة إجازات خاصة لهن أثناء العمل للعناية بأطفالهن؛ ولا يجوز لأرباب العمل إنهاء عقود العمل المبصرة مع الحوامل أو النساء اللاتي لديهن أطفال تحت سن عام ونصف.

ومن شأن أحكام مشروع القانون المذكور، إذا ما تم اعتماده، أن يؤدي بشكل ملحوظ إلى زيادة الضمانات القانونية والاجتماعية للمرأة في مجال العمالة.

الصحة

السؤال ٢٢ - يذكر التقرير ”إننا بحاجة إلى تكثيف الجهود لتعميم الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ونشر الوعي - وبخاصة بين تلاميذ الصفوف العليا، وطلبة المستويات

الأعلى - بالأضرار الناجمة عن الإجهاض وعواقبه“. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت تحقيقاً لهذه الغاية.

الرد: تم وضع الأنظمة المتعلقة بإتاحة المساعدة الطبية والوقائية، وتلك المتعلقة بالأمراض النسائية، للأطفال والمراهقين، وتم إقرارها بموجب أمر من وزارة الصحة (في عام ٢٠٠٥)، بغرض كفالة شمولية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستويات الوعي، لا سيما بين تلاميذ المدارس في الصفوف العليا، وللطلبة في المستويات الأعلى من التعليم، بشأن الأضرار التي تنجم عن الإجهاض وعواقبه.

ووفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٤ من اللوائح التنظيمية، تتمتع الفتيات من سن الخامسة عشرة إلى سن الثامنة عشرة بالعناية التشخيصية والوقائية المبكرة، والعلاج، فيما يخص أية اضطرابات في نمو الجهاز التناسلي، ويتم ذلك في قسم المراهقين في مراكز الرعاية الطبية للطلبة؛ وتقدم الخدمات المتعلقة بتحديد توقعات بدء مرحلة النشاط الإنجابي، وذلك فيما يتعلق بخصائص النضج الجنسي، وإجراء الفحوصات الطبية للفتيات اللائي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة، وإعادة التأهيل إثر الإجهاض الاصطناعي، واختيار وسائل منع الحمل، واستمرار الحصول على العلاج من عيادات الأطفال المجمع، ومراكز الاستشارات النسائية، والعيادات النسائية، كما يتم القيام بحملات لزيادة مستويات الوعي.

السؤال ٢٣ - يذكر التقرير في الصفحة ٨ القوانين الجديدة "الرامية إلى حماية صحة المرأة والطفل"، بما في ذلك القوانين المتعلقة بإعادة تأهيل مدمني المخدرات طبياً واجتماعياً، ومكافحة التدخين والحد منه، ومكافحة الأمراض الناجمة عن نقص اليود، وبحقوق الإنسان الإنجابية وضمانات إعمالها. يرجى تقديم معلومات عن تنفيذ هذه القوانين وعن أثرها على النساء والفتيات.

الرد: في سياق تنفيذ القانون المتعلق بإعادة تأهيل مدمني المخدرات، تم في نطاق وزارة الداخلية إنشاء لجنة خاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات ومكافحة تداول المخدرات. وتنسق اللجنة أنشطة جميع الوزارات والإدارات التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بمكافحة الإدمان على المخدرات والاتجار بها.

وتم إنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات لتنسيق العمل الرامي إلى منع ومكافحة الإدمان على المخدرات والاتجار بالمخدرات، وتزاول هذه اللجنة حالياً مهامها. وهي تضم في عضويتها ممثلين عن الهيئات الحكومية والرابطات غير الحكومية.

ووفقاً لأمر صادر عن وزير الصحة، يتم إنشاء مراكز لإعادة التأهيل الطبي والاجتماعي لمدمني المخدرات في جميع مناطق البلاد منذ عام ٢٠٠١. وحتى الوقت الحاضر،

تم افتتاح ١٦ من هذه المراكز، وتبلغ طاقتها الإيوائية ٦٠٥ أسرة. بيد أنه لم تُفتتح أي من هذه المراكز في ألماتي وأكمولا، أو في المناطق الشمالية لكازاخستان، بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة.

ويتمثل الهدف من المراكز الطبية، ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي، في ضمان التأهيل الاجتماعي للأفراد الذين يتم إيواؤهم في هذه المراكز بعد تلقي علاج محدد فيما يتعلق بالإدمان على المخدرات، أو إساءة استخدام المواد المخدرة.

ويشرف على أساليب المعالجة التي تتم في المستشفيات وحدات العلاج الصيدلاني، أو قد تتخذ هذه الوسائل العلاجية شكل أنشطة لإعادة التأهيل في إطار العلاج النفسي أو العلاج الداعم، أو إعادة التأهيل الاجتماعي. وتُستخدم الأشكال التالية من العلاج: التخلص من السموم، العلاج الطبيعي، العلاج الشامل والعلاج المهادف للتخفيف من الأعراض، والعلاج النفسي الفردي والجماعي، والعلاج الصيدلاني لبعض شكاوى الآلام الجسدية المصاحبة لهذه الحالات.

و بموجب القانون المتعلق بمنع التدخين ومكافحته، حُدد قيد على السن التي لا يجوز قبل بلوغها الحصول على منتجات التبغ، ويتم نشر المعلومات حول الآثار الضارة للتبغ في أنحاء البلاد.

ووقعت كازاخستان على الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في عام ٢٠٠٤، وقد التزمت بتنفيذ مجموعة من التدابير الأساسية على المستوى الوطني.

وتحسبا من الآثار السلبية لنقص المغذيات الصغرى (اليود والحديد) على الصحة الإنجابية للمرأة، تواصل تقديم مستحضرات تحتوي على الحديد واليود لجميع الحوامل مجاناً في عام ٢٠٠٦. وفي النصف الأول من العام، تلقت هذا العلاج ٤٢٥ ١١٧ من النساء الحوامل.

ويجري تنفيذ مشروع مصرف التنمية الآسيوي لتحسين تغذية النساء والأطفال المعوزين الذي شرعت في تنفيذه اللجنة الوطنية المعنية بشؤون الأسرة والسياسات الجنسانية. وقد أتاح هذا المشروع حلاً جوهرياً لمشكلة الوقاية من نقص اليود والأنيميا الناجمة عن نقص الحديد بين صفوف النساء والأطفال، من خلال إنتاج الملح المزود باليود، في كازاخستان، وإثراء الدقيق بمستحضرات الحديد والفيتامين ومركبات المعادن. ولأغراض تنفيذ المشروع، تم وضع قوانين بشأن الوقاية من اضطرابات نقص اليود، ومراقبة نوعية سلامة المنتجات الغذائية، وتم اعتمادها، بالإضافة إلى قرار اتخذته الحكومة بشأن الموافقة على

اللوائح التنظيمية الملزمة بتعزيز الدقيق الأبيض (إثراؤه)، الذي يتم إنتاجه في أراضي جمهورية كازاخستان.

ويتم حاليا تزويد جميع كميات الملح المنتجة في كازاخستان باليود. وتجري عملية الإثراء بالحديد في ٤ من المطاحن الرئيسية البالغ عددها ١٦ مطحنا، تنتج ٩٠ في المائة من الدقيق المستهلك في البلاد. ويتم حاليا العمل على إيجاد حل للإثراء الدقيق في جميع هذه المطاحن.

وبسبب انخفاض المؤشر الصحي للنساء في سن الحمل، أُتيح إجراء فحوص طبية في عام ٢٠٠٦ للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٤٩ سنة، والأطفال دون سن ١٨، مع تقديم العلاج لاحقا لأولئك الذين تبين وجود مشاكل صحية لديهم.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، تم فحص ما يزيد على ٤٠ في المائة من النساء، وتبين أن ٢٢ في المائة منهن يعانين من أمراض، وتم تسجيل ١٠ في المائة من بينهن في العيادات، وشُفيت نسبة ٤٠ في المائة منهن.

وتلقى مليوناً طفل فحوصا وقائية؛ وتبين أن ٢٩ في المائة منهم يعانون من أمراض، وأمكن شفاء ٥٠ في المائة من هؤلاء، وسجلت نسبة ١٢ في المائة منهم في العيادات.

وتم توفير أدوية لما يزيد على ١٨٨ ٠٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة، صرفت لهم كمرضى خارجيين، لمعالجة معظم الأمراض الشائعة. وقد وُضعت قائمة الأمراض بما يتفق مع توصيات منظمة الصحة العالمية.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٦، تم تزويد ٢٠٧ ٦٢ من الأطفال والمراهقين المسجلين في العيادات بالأدوية كمرضى خارجيين لمعالجة الأمراض المزمنة.

السؤال ٢٤ - يذكر التقرير في الصفحة ٧٣ أن ”العقبات الرئيسية التي تواجه سكان الريف هي بعد المسافة بين المكاتب القروية ومستشفى المقاطعة المركزي، وقلة تنوع وسائل منع الحمل في شبكة الصيدليات، وانخفاض مستوى الوعي وعدم الاهتمام لدى الناس فيما يتعلق بصحتهم“. ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتخطي هذه العقبات، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة الريفية؟

الرد: بغية تنفيذ قرار حكومة جمهورية كازاخستان لعام ٢٠٠٥ بشأن التدابير الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية الأولية لسكان جمهورية كازاخستان، تم الاتفاق على وضع جدول زمني لجعل الشبكة الحالية في المقاطعات مستوفية لمعايير الرعاية الصحية الأولية الجديدة. وسيتم إخضاع جميع شبكات الرعاية الصحية الأولية لنفس المعايير، وفصل خدمات

الرعاية الصحية الأولية عن المستشفيات، ومنحها مركزا قانونيا مستقلا بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

وفي الربع الثاني من عام ٢٠٠٦، تضاعف أربع مرات حجم اللوازم والمعدات والأدوات الطبية المستخدمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية، وذلك بالنسبة لمراكز المساعدة الطبية وعيادات القابلات، وتضاعف حجمها بالنسبة لعيادات الصحة الأسرية للمرضى الخارجيين، مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ليصل إلى ٥٤ في المائة، و ٧١ في المائة، و ٨٥ في المائة على التوالي.

وازدادت نسبة تزويد المؤسسات الطبية بالخدمات الهاتفية، وهي تبلغ حاليا ٩٢ في المائة بالنسبة للمستشفيات الريفية ومستشفيات المقاطعات الريفية، و ٩٣ في المائة بالنسبة لعيادات الصحة الأسرية للمرضى الخارجيين، و ٥٢ في المائة بالنسبة لعيادات القابلات، و ٣٢ في المائة بالنسبة لمراكز المساعدة الطبية.

وأثناء الحملة العامة التي تم القيام بها تحت مسمى "تعزيز اتباع نمط حياة صحي"، تم القيام بـ ١١٨ ٧١٨ نشاطا أثناء الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ تتعلق بمجانب مختلفة من أنماط العيش الصحي (تنظيم المحاضرات والمناقشات ونشر المعلومات والمواد التعليمية، والقيام بزيارات لرياض الأطفال والمدارس، وما شابه ذلك)، وقد طال تأثر هذه الأنشطة ٤٠٠ ٧٩٦ ١ شخص. وكان من بينها ٨٣ ٩٠٠ نشاطا استهدفت السكان الريفيين، وأمكن لها الوصول إلى ١ ٠٧٨ ٢٠٠ شخص من السكان الريفيين. وتم وضع مبادئ توجيهية وإقرارها بشأن مكافحة العوامل السلوكية التي تساهم في مخاطر الإصابة بالأمراض، والأمراض الرئيسية ذات الأهمية الاجتماعية، من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية.

وبموجب توجيه صادر عن رئيس وزراء جمهورية كازاخستان يهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعات بشأن تبني أنماط حياة صحية، تمت الموافقة على خطة عمل لوضع نهج شامل لتبني نمط حياة صحي. وبموجب هذه الخطة، تم إعداد كتيبات إرشادية ومطويات وملصقات، بشأن الوقاية من حالات نقص الحديد، وأساليب التغذية، والرضاعة الطبيعية، كما تم نشر مواد بشأن المبادئ الغذائية في مجلتي "الصحة" و "القضايا الراهنة المتعلقة بتبني أنماط الحياة الصحية والوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة".

السؤال ٢٥ - يرجى بيان ما أحرز من تقدم نحو قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

الرد: تدعم كازاخستان دخول التعديل المتعلق بمدة عقد اجتماعات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ووفقا، إذا كانت اللجنة تنظر في ٤٠ إلى ٥٠ تقريرا في دوراتها المعقودة كل سنة، فإن مدة الأسبوعين المحددة في المادة ٢٠ من الاتفاقية قد لا تكون كافية. وتخضع هذه المسألة حاليا لاستعراض مشترك بين الإدارات.
